MENA RESEARCH CENTER

مركز أبحاث ودراسات مينا

كيف خسرت الدكتاتوريات حربها مع التدفق الحر للمعلومات؟

إيران نموذجاً

ضياء قدور

حقوق النشر والطبع ورقياً والكترونياً محفوظة لصالح مركز أبحاث ودراسات مينا.

ملخص الدراسة

يناقش هذا البحث الحرب القديمة المتجددة الجارية بين الدول الديكتاتورية، والرأي العام، والمجتمع المدني المتعطش للتدفق الحر للمعلومات، مستعرضاً في البداية عداء الدول الديكتاتورية الشديد، بما في ذلك إيران، لأهم وسائل التدفق الحر للمعلومات كالإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي وبرامجها، ومحاولاتها التضييق على مجتمعاتها في هذا المجال، ومن ثَمَّ يلقي الضوء على النظرة الإيرانية للتدفق الحر للمعلومات، ومحاولات الحكومات فرض الرقابة الشاملة على الشؤون الإعلامية والثقافية بصفتها أهم أدوات الهيمنة السياسية، والسيطرة على المجتمع، ويستعرض لاحقاً سرداً تاريخياً (منذ انتصار الثورة في إيران عام ١٩٧٩ حتى الآن) للحرب الحكومية مع التدفق الحر للمعلومات، مبيناً مدى نجاعة الأساليب الحكومية المستخدمة في الحكومات الإيرانية المتعاقبة، ومنتهياً باستعراض أبرز تداعيات الخسارة الحكومية لهذه الحرب، وانتهاء عصر الرقابة الحكومية الشاملة.

محاور الدراسة:

- **مقدمة**
- **الدكتاتوريات أعداء التدفق الحر للمعلومات**
- **النظرة الإيرانية للتدفق الحر للمعلومات**
- **الحرب الحكومية مع التدفق الحر للمعلومات؛ عود على بدء (مراجعة تاريخية)**
- **تداعيات انتهاء عصر الرقابة الحكومية الشاملة**
- **خاتمة**

مقدمة:

لطالما جرت في الدول الدكتاتورية حرب قديمة متجددة تمحورت جبهاتها ما بين الرأي العام المتعطش دوماً للتدفق الحر للمعلومات من جهة، والحكومات الدكتاتورية التي تأبى الخضوع لقواعد المجتمع المفتوح في القرن الواحد والعشرين من جهة أخرى. وفي خضم تجاذبات هذه الحرب الإعلامية الحقيقية وتداعياتها، خاضت المجتمعات التي تسعى للتحرر من قيود وأغلال التعتيم الإعلامي تجارب مريرة من الرقابة الحكومية لعقود طويلة، دون أن نشهد بوادر للاستسلام والخضوع تظهر من أحد الجانبين.

وعلى العكس من ذلك، كان استعار هذه الحرب التي تشتد مع مرور الزمن وتغير الظروف العالمية وتطور تقنيات التواصل الحديثة، انعكاساً لتضاد حقيقي بين طبائع النفس البشرية التي خلقها الله عز وجل توَّاقةً للحرية، وطبيعة الحكومات الديكتاتورية، التي تربط استمرار بقائها والحفاظ على أمنها السياسي، والأيديولوجي بكسبها لهذه المعركة بشكل مباشر.

وفي الحقيقة، كانت هذه الحرب استعراضاً للتحول التدريجي لكفة موازين القوى بين الحكومات الديكتاتورية والمجتمع المدني، الذي أصبح يمتلك اليوم أدوات جديدة، واكتسب مهارات بارعة مكنته من إيصال المعلومات والبيانات بشكل مستقل للمواطنين المُضلَّلين بالدعاية الحكومية، وإيلاجهم بسهولة عالم وسائل التواصل والإعلام غير المصرح بها حكومياً، ما وضع في هذا المجال حداً مزعجاً للهيمنة الحكومية التي كانت قد نجحت في الماضي البعيد بكسب الحرب غير المتكافئة للتدفق الحر للمعلومات.

وفي خضم هذه المعركة، شكلت مواقع الإنترنت المجانية فرصة للمقاومة الفردية والمجتمعية في مواجهة البروباغاندا الحكومية الكاذبة، إذ أتاحت للمستخدمين فرصة تقديم روايات مخالفة ومنافسة للسرد الحكومي المهيمن. وبفضل الإنترنت المجاني، أصبح بمقدور الفرد تحمل مسؤوليته الشخصية في مواجهة الدكتاتورية، وبناء حاجز أمام ضخ المزيد من أكاذيبها ودعاياتها المزيفة داخل المجتمع.

الدكتاتوريات أعداء التدفق الحر للمعلومات

تدين الدول المستبدة، كالصين وروسيا وإيران، التي جمع قادتها كل مقاليد الحكم في أيديهم، بإدامة حكمهم لظلام الرقابة الحكومية، مستعينين بذلك بمجموعة من الأفراد والمؤسسات التي وُضِعَت في طليعة المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية المختلفة للبلاد. لذلك، نجد دائماً أن وسائل الإعلام الحكومية، وشبه الحكومية في هذه البلدان تنخرط بالترويج لنظريات المؤامرة المختلفة بين جماهيرها، مصورين أن القوى الغربية تطمع بثروات بلادهم، وتسعى إلى زعزعة الاستقرار والأمن من خلال الإطاحة بقادتها الأقوياء.

هذه المسائل تنطبق على الدول الثلاث فيما يتعلق بتوجهاتها، ونظرتها في حرية تدفق المعلومات، والوصول إلى البيانات من خلال الإنترنت المجاني مع وجود بعض الاختلافات والفروق البسيطة هنا وهناك.

صحيح أن قادة هذه الدول يعبرون في تصريحاتهم عن انتقادهم للتدفق الحر للمعلومات بشكل مختلف، لكن جميعهم ينتابهم الخوف من التغيير المؤلم لموازين القوى لصالح المجتمع المدني، ويسعون بطرق متعددة لترجيح كفة الميزان المائلة وإدارة هذه المعركة بأقل الخسائر للمحافظة على إحكام قبضتهم على المجتمع قدر الإمكان.

على سبيل المثال، حذر الرئيس الصيني، شي جين بينغ، في أغسطس/آب ٢٠١٣ من القوى الغربية التي تسعى لإسقاط الصين مستغلة الإنترنت، داعياً الشعب الصيني للثبات على موقفه للفوز بمعركة الإنترنت.[١]

وفي نفس المنحى، عدَّ الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين» في أبريل/نيسان ٢٠١٤، الإنترنت أحد اختراعات

١ من يخاف من «مدفعية الإنترنت»؟ - راديو فردا

جهاز المخابرات الأمريكية (السي آي إي)، وجزءاً من المؤامرة ضد روسيا، مشدداً على وجوب الوقوف أمام اختراق الإنترنت، والقتال لحماية المصالح الروسية في الفضاء الافتراضي. أما في الجانب الإيراني، لطالما عبَّر المرشد الأعلى عن سخطه من الفضاء الافتراضي المتاح للجميع، والذي يستغله الأعداء الأشرار للدعاية ضد نظام الجمهورية الإسلامية ومؤسساتها بهدف خلق الأزمات في البلاد، بحسب تعبيره.[٢]

بشكل عام، تشترك هذه الدول التي صنفتها منظمة (مراسلون بلا حدود) على أنهم «أعداء الإنترنت» منذ عام ٢٠٠٦ حتى اليوم، بعداوتها للتدفق الحر للمعلومات، وتسعى كل منها وفقاً لإمكانياتها وقدراتها لفرض الرقابة المشددة ومنع مواطنيهم من الوصول الحر للإنترنت. لكن النقطة المهمة هي أن هذه الدكتاتوريات تحاول أن تتعلم من بعضها بعضاً وتتناقل الخبرات فيما بينها في هذا المجال. حتى إن ردود أفعالهم فيما يخص تضييق الفضاء الافتراضي تتشابه في كثير من الأحيان رغم اختبائها وراء مصطلحات منمقة كقانون الإنترنت المستقل أو منع الهجمات السيبرانية الأمريكية في روسيا، ومشروع الإنترنت الوطني أو قانون حماية المستخدمين في الفضاء الافتراضي في إيران.[٣]

في خضم ذلك، يشكل قطع الإنترنت الكامل بالنسبة للأنظمة الدكتاتورية خيار العلاج بالكَيْ لما يرافقه من ضغوط كبيرة على مسؤوليها وأضرار اقتصادية وخسائر جمة، لذلك يكون الخيار المطروح دائماً هو تقليل سرعة الإنترنت، إلى جانب عمليات التصفية والرقابة الحكومية، كونها أفضل الحلول غير المباشرة وأكثرها تأثيراً في منع إرسال واستقبال الصور والفيديوهات.[٤]

على سبيل المثال، أقرت الحكومة الروسية قانوناً جديداً في بدايات شهر/نوفمبر ٢٠١٩، أي قبل أسبوعين من قطع الإنترنت الكامل عن إيران، يسمح لها بقطع الإنترنت، مدعية أن الهدف منه هو منع الهجمات السيبرانية الأمريكية. وقبل ذلك بعام أيضاً، كان من المثير متابعة المساعي الروسية الشبيهة بمساعي الحكومة الإيرانية لمنع وصول مواطنيها لتطبيقات المراسلة مثل التلغرام، والتضييق على الشبكات الافتراضية الخاصة، بسبب «تشفيرها» لحركة المرور على الإنترنت.

وفي المقابل، تتشابه المطالب الحكومية الإيرانية ودعمها الكامل لتطبيقات المراسلة ومحركات البحث والشبكات الاجتماعية الداخلية، والتي فرضت تكاليف مالية ونفسية باهظة على الإيرانيين، مع الإجراءات الرقابية التي فرضتها روسيا مؤخراً على موقع ياندكس الروسي الشهير، أكبر محرك بحث على الإنترنت باللغة الروسية وخامس أكثر محركات البحث شيوعًا في العالم.[٥]

لطالما طالبت الدول المعادية لحرية التدفق الحر للمعلومات كإيران وروسيا تطبيقات المراسلة وشبكات التواصل الاجتماعي نقل مزودي خدمتها إليها، بهدف التجسس على مواطنيها، وتطبيق الممارسات الرقابية دون وجود أي ضوابط سياسية، أو قانونية لحماية خصوصية المستخدمين، لكن دون جدوى ما حرم مواطني تلك الدول الولوج إلى هذه المواقع دون استخدام برامج كاسر البروكسي، التي تساهم في تقليل سرعة الإنترنت الضعيف أساساً في هذه الدول.

---

٢ المرجع رقم ١

٣ المرجع رقم ١

٤ انقطاع الإنترنت في إيران؛ خطوة غير مسبوقة في العالم؟ - راديو فردا

٥ تراجع حرية الإنترنت في روسيا مع سيطرة الكرملين على التكنولوجيا محلية الصنع – موقع درج

النظرة الإيرانية للتدفق الحر للمعلومات

كانت قضية الرقابة الشاملة على الإعلام والشؤون الثقافية بصفتها أهم أدوات الهيمنة السياسية والسيطرة على المجتمع من الاهتمامات الأساسية والأولويات القصوى للمسؤولين الإيرانيين منذ انتصار الثورة في عام ١٩٧٩. لذلك، بعد أن خاض المجتمع الإيراني تجربة الحكم العلماني/الديكتاتوري لنظام الشاه لسنوات، أصبح توجه النظام الجديد في مجال السيطرة على وسائل الإعلام والرقابة الكاملة على الفضاء الثقافي للبلاد يهدف إلى هندسة الرأي العام في إطار نموذج قيم الحكومة الشيعية، وأسلمة المجتمع، وإدماج مجموعات كبيرة منه في هذا الإطار، مع الإبقاء على الفهم الديكتاتوري المتفرد بالحكم الذي أصبح يرتدي عباءة وعمامة دينية اليوم.

بمعنى أن الحكومة الإيرانية الجديدة يجب أن تلعب دور الوصي على الشعب فيما يتعلق بموضوع التدفق الحر للمعلومات، وهي من يجب أن تحدد ما هي الحقيقة، وما هو الممنوع والمسموح، وما هي الأمور الجيدة والسيئة بالنسبة للشعب، وماذا ينبغي عليه سماعه ورؤيته من عدمه، مغلفة كل ذلك بذرائع تتعلق بالأصول الشرعية والرسالة الدينية المقدسة التي تقول إنها تحملها.

هذه التوجهات الإعلامية والثقافية التي تُعنى بوضع غطاء كبير على أعين المجتمع في محاولة لعزله عن العالم، تظهر جلياً في تصريحات المرشد الإيراني «علي خامنئي» خاصة عندما طالب في أحد اجتماعاته مع مسؤولي نظامه، في ١٢ يونيو/حزيران ٢٠١٧، بعدم السماح لمن سماهم بالمسيئين بإدخال القيم التي تخالف قيمنا ومبادئنا الإسلامية والعناصر الأساسية لهويتنا الوطنية، منتقداً التقصير الحاصل في الفضاء الافتراضي، ومعتبراً في الوقت ذاته شبكة المعلومات الوطنية أهم القضايا.[٦]

ويعد أسلوب إدارة الراديو والتلفزيون الرسمي الحكومي أحد أبرز الأمثلة لفهم النظرة الإيرانية للتدفق الحر للمعلومات وسياسة طهران الرقابية الواسعة على مختلف النواحي الثقافية، حيث تُرسم مجموعة كبيرة من الخطوط الحمر من قبل الأجهزة الأمنية. ويتمثل أحد تلك الخطوط بوجود مجموعة كبيرة من الأفراد الممنوعين من الظهور الإعلامي بسبب مواقفهم المغايرة لنظرة السلطة الحاكمة، ونشاطاتهم على الفضاء الافتراضي.

وتشتمل هذه الطبقة من الأشخاص المحظورين على فنانين ورياضيين وكتاب منع بعضهم من الظهور الإعلامي منذ صعود النظام الإيراني الحالي في عام ١٩٧٩,[٧]

الحرب الحكومية مع التدفق الحر للمعلومات، عود على بدء (مراجعة تاريخية)

تعود جذور الحرب الحكومية مع وسائل الإعلام، وأنواع الثقافة والفنون غير المصرح بها حكومياً لأربعين عاماً مضت، عندما بدأت سياسة الرقابة الحكومية في الثمانينيات تفرض ضوابطها على وسائل الإعلام والشؤون الفنية والثقافية كطباعة الكتب، وتوزيع المنشورات، والجرائد والصحف.

على سبيل المثال، أُلقي القبض على العديد من الأشخاص في عام ١٩٨٠ وأعدموا بسبب توزيعهم منشورات منظمة مجاهدي خلق الإيرانية وصحيفتها، وأكد ذلك الشهادات العديدة التي قدمها السجناء السياسيون الناجون من مذبحة عام ١٩٨٨ أثناء المحاكمة التي ما زالت مستمرة في شهر سبتمبر/أيلول ٢٠٢١ بحق أحد مرتكبي المجزرة (حميد نوري) في السويد.[٨]

كما أن اقتناء الأفلام الأجنبية وأشرطة الفيديو كان يعد جرماً كبيراً في عقد الثمانينيات الأسود، خلال فترة حكم محمد خاتمي الإصلاحي بالتحديد، وهناك روايات عديدة عن أشخاص تعرضوا للجلد في وزارة الثقافة والإرشاد الإيرانية. وكان الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي قد وصف في ديسمبر/كانون الثاني ١٩٨٢، توزيع شرائط الفيديو بالظاهرة السرطانية التي تؤدي إلى الانزلاق في حضن الابتذال والكوارث في المجتمع، محذراً من تحويل مثل هذه القضايا إلى محكمة مكافحة المنكرات إلى وزارة الثقافة

---

٦ المرجع رقم ١

٧ هانية توسلي، أحدث حالة منع تصوير على التلفزيون الإيراني - بي بي سي فارسي

٨ معلومات حصل عليها الباحث من سجناء سياسيين من أنصار منظمة مجاهدي خلق ممن نجوا من مذبحة عام ١٩٨٨

والإرشاد الإسلامي.[٩]

أما في عقد التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، شنت الحكومة حرباً جديدة على صحون الأقمار الصناعية وعملت على تفكيك صحونها اللاقطة في مختلف أنحاء إيران، إضافة إلى سياسة الرقابة، والضغط على الصحافة، والصحفيين المستقلين. كما أُجبرت وسائل الإعلام غير الحكومية المرخصة على الخضوع لهذه الرقابة الحكومية، لأن الخروج من الحلقة الضيقة التي فرضتها والتحدث عن الأخبار غير المصرح بها، وإعلانها كان يعني نهاية عملهم.[١٠]

باختصار كانت العقود الثلاثة المذكورة في إيران فترة مريرة ومظلمة، حيث شهدت إغلاق عدد كبير من وسائل الإعلام والمضايقات المستمرة للصحفيين والكتاب والفنانين والناشطين المدنيين.

كان الهدف الحكومي يسعى دائماً لمنع وصول الجماهير إلى التدفق الحر للمعلومات ووسائل الإعلام التي يمكنها أن تثقفهم، وتفتح لهم أبواب عالم آخر، وتثير كذلك شكوكهم الدينية والسياسية.

لكن نظرة إلى الوراء تظهر أن القيود الواسعة المفروضة على شرائط الفيديو وصحون الأقمار الصناعية كانت غير فعالة من الناحية العملية، ولم يمنع أي منها في أي وقت الجماهير من الوصول إلى هذه الأدوات للتواصل مع العالم الخارجي. حتى قبل ظهور الإنترنت، كانت هناك طرق إبداعية للتعامل مع التشويش الراديوي واللاسلكي، وعمليًا، لم تُؤت كل الميزانيات والسنوات، التي أمضتها الحكومة الإيرانية لعزل البلاد، أكلها.

فيما بعد، شكل الاستخدام التدريجي للإنترنت وصعود وسائل التواصل الاجتماعي الناشئة أول تحول مهم في كفة موازين القوى لصالح المجتمع المدني الإيراني، الذي سعى بشغف إلى طرق للحد من ضغط الرقابة والقيود الحكومية. وأدى الانتشار غير المسبوق للتدوين في إيران وظهور عدد كبير من المواطنين، الذين لعب كل منهم دور وسيلة إعلامية، إلى تغيير البيئة الإعلامية في هذه الفترة.

لم تدرك حكومة خاتمي الإصلاحية بادئ ذي بدء مدى خطورة وضع الإنترنت في متناول الجميع مقابل رسوم رمزية، لكن مع ظهور العصر الذهبي للمدونات الناطقة باللغة الفارسية، حيث عبَّر آلاف الأشخاص، الذين لم يكن لديهم مكان للكتابة عن آرائهم من خلال إنشاء مدونة بسيطة، وفقدان الحكومة السيطرة على المحتوى المنشور على الإنترنت، اتجهت حكومة خاتمي نحو إدارة المحتوى المنتج، وخططت لتصفية أول مشروع لرقابة الإنترنت ونفذت ذلك. وبعد أن وافق المجلس الأعلى للثورة الثقافية على لوائح قرارات التصفية ونفذها أثناء رئاسة محمد خاتمي، قُيدت هذه الحرية قصيرة المدى، وبعد ذلك صفِّيَ العديد من المدونات الفارسية أو حظرها، وفي بعض الحالات اعتقل المدونون، وحكم على بعضهم بالسجن فترات طويلة.[١١]

رغم ذلك، ووفقًا لعمليات البحث التي أجريت، كان عدد المواقع والمدونات الفارسية يقترب من ٧٠٠ ألف حتى عام ٢٠٠٥، أي قبل تشكل الحركة الخضراء بثلاث سنوات، حينما استخدم النشطاء الإيرانيون الأجواء المفتوحة للفضاء الافتراضي بذكاء لمحاربة القمع والرقابة. [١٢]

وكنتيجة لتداعيات الثورة الخضراء في عام ٢٠٠٩، وصلت قضية قمع الإنترنت لذروتها، عندما تم قطع الإنترنت أثناء اندلاع الاحتجاجات الشعبية على الانتخابات الرئاسية على نحو كامل وغير مسبوق.

إضافة لذلك، بدأ مفهوم الإنترنت الوطني المشار إليه اليوم باسم -»شبكة المعلومات الوطنية (شما)- بالتبلور في ظل حكومة نجاد، وبدأت تبرز أفكار مثل نظام التشغيل الوطني، ومكافح الفيروسات الوطني، وخرائط غوغل الإسلامية، وما إلى ذلك. [١٣]

---

٩ لماذا لم تعمل فلترة الإنترنت؟ - راديو فردا

١٠ المرجع رقم ٩

١١ احتجاج مديري ثلاث خدمات للتدوين على وضع التصفية – دويتشه ولي فارسي

١٢ تاريخ التدوين في إيران – موقع عصر اسلام

١٣ عقدين من فلترة الإنترنت في إيران – راديو فردا

لكن خلافاً لما يعتقده بعضهم، لم تستطع حكومة أحمدي نجاد تطبيق فكرة الإنترنت الوطني على نحو كامل، إلى أن أتت حكومة روحاني الإصلاحية بعدها لتنتقل بالفكرة من مرحلة التخطيط والبحث لمراحل الإجراء والتطبيق.

في خضم ذلك، عملت حكومة روحاني على تغيير سلوك مستخدمي الإنترنت في إيران مستخدمة أساليب أكثر نجاعةً من الحكومات السابقة، كمضاعفة تعرفة الولوج للمواقع التي تقع خوادمها خارج إيران كـ: تلغرام وغوغل مثلاً مقارنة بالمواقع التي تعمل خوادمها في الداخل كآبارت وورزش ٣، وغيرها من المواقع المحلية.[١٤]

رغم ذلك، أدت الظروف المستجدة، كانتشار استخدام الهواتف الذكية وانتشار شبكات الإنترنت الحديثة (٣G وEG٤) بين أوساط الطبقة المتوسطة ومحدودة الدخل كالعمال والمعلمين وغيرهم، إلى تقليص قوة الإعلام الحكومي، الذي لم يعد قادراً على إخفاء الحقائق والأحداث عن المجتمع المدني، ووجد نفسه مضطراً للتفاعل معها في بعض الأحيان نتيجة الاحتقان الشعبي على الفضاء الافتراضي والخوف من تحوله لانتفاضات عملية على الأرض.

على سبيل المثال، كانت حوادث السنوات السابقة، مثل انتفاضة البنزين في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٩، وإسقاط الطائرة الأوكرانية، وقضايا الفساد الحكومي الكبيرة، مشاهد المعركة الإعلامية الجارية بين الحكومة والمجتمع المدني، الذي أصبح يتمتع بنوع من الاستقلالية في تداول المعلومات رغم الرقابة والضوابط الحكومية.

تداعيات انتهاء عصر الرقابة الحكومية الشاملة

خلافاً لما كانت عليه الأوضاع في العقدين الأولين من صعود النظام الإيراني الحالي، إذ كانت الحكومة تستطيع فرض ما تشاء على وسائل الإعلام، أصبح المجتمع الإيراني اليوم يتمتع بدرجة كبيرة من الحرية والاستقلالية في مجال تداول المعلومات من خلال نشر الأحداث العاجلة والمقالات النقدية، وتحدي الأخبار الحكومية المزيفة، والاستهزاء بها أيضاً. وهو ما خلق نوعاً جديداً من العلاقة غير المباشرة بين المجتمع والحكومة في تعبير واضح على تغيير ميزان القوى في مجال تداول المعلومات التي أصبح المجتمع المدني يستخدمها لمساءلة الحكومة، ونقد سياساتها وسلوكها. أي إن الحكومة فقدت زمام المبادرة لصالح المجتمع المدني الذي أصبح اليوم يقود حرباً مع نظام الدعاية الحكومية من خلال الإجراءات الإعلامية، ونشر المعلومات على نطاق واسع، وانتقاد الأخبار الرسمية. وفي أثناء ذلك، تقف وسائل الإعلام الحكومية عاجزةً بشكل تام أمام هذه الظاهرة، لأنهم يعلمون جيداً أن الشعب أصبح يمتلك مصادر معلومات أخرى ذات مصداقية، وأن عليهم تغيير طريقة عملهم لجذب الجمهور، وتجنب استفزازه بالمعلومات المضللة، التي يمكن كشفها بسهولة من خلال مقارنتها بمجموعة الأخبار والأفلام والرسائل والتعليقات والمقالات التي تنتقل من هاتف إلى آخر بكل سهولة ويسر.

من ناحية أخرى، نجحت الشبكات الاجتماعية اليوم بتقريب المسافات وسد الفجوة الجغرافية مع ملايين المغتربين والجاليات الإيرانية خارج إيران، وسهلت الوصول إلى وسائل الإعلام الأجنبية، ما جعل التدفق الحر للمعلومات يتحول لقضية وطنية جامعة.

بالإضافة لذلك، وجد المجتمع الإيراني اليوم القدرة على الاحتجاج بأشكال مختلفة ضد سياسات الحكومة وعدم كفاءتها، وكشف دعاياتها وأسرارها، وخلق فضاءات جديدة للحوار من خلال الهروب من الرقابة الحكومية، وانتقاد المسؤولين والسياسات الحكومية، ومطالبتهم بتقديم إجابات حول القضايا المستجدة.

لذلك، في أوقات الأزمات السياسية، يعدُّ تفوق وسائل الإعلام غير الحكومية وانفتاحها على الساحة العامة أمرًا حيويًا يشكل هاجساً مخيفاً للحكومات الديكتاتورية، وقد يعتمد مفتاح التطورات المستقبلية أيضاً على هذه الحرب الإعلامية، التي تشكل فيها نوع من المعارضة الافتراضية المتحدية لسلطة

١٤ المرجع رقم ١٣

الحكومة في بلد خالٍ تقريباً من نشاطات المجتمع المدني الفعلية والأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية.

خاتمة:

كما فشلت القوانين والإجراءات الحكومية سابقاً في منع الشعب الإيراني من استخدام صحون الأقمار الصناعية وجمعها في العقود الماضية، يبدو أن قضية فلترة الإنترنت وشبكاته ستواجه مصيراً مشابهاً. ناهيك بأن المساعي الحكومية الإيرانية لإطلاق شبكة المعلومات الوطنية أو الإنترنت الوطني في محاولة لعزل البلاد، سواءٌ نجحت أم لا، قد تساهم في التضييق على حرية تدفق المعلومات على المدى القصير، لكن هذا الوضع سيكون عابراً نظراً للتطور التقني الحاصل في مجال الاتصالات عالمياً.

وفي المحصلة، فإن فلترة المواقع وشبكات التواصل الاجتماعي وبرامجها في عصر الإنترنت الحديث سيجعل من وصول الجماهير إلى العالم الحر أكثر صعوبة، ولكنه ليس مستحيلاً ما يشير إلى أن الإنترنت المجاني أصبح وسيلة المقاومة الأكثر فعالية لمواجهة الإمبراطورية الزائفة، التي تسعى دائماً لإبقاء الحقائق حبيسة جدران الدعاية الحكومية.

MENA RESEARCH CENTER

مركز أبحاث ودراسات مينا